الأمم المتحدة

DP/2013/9

Distr.: General
30 May 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

(٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، نيويورك)

المحتويات

		الصفحة
أولا –	المسائل التنظيمية	٣
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٤
ثانيا –	بيان مديرة البرنامج والقضايا الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإنمائي	٤
ثالثا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	٧
رابعا –	التقييم	٨
خامسا –	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	١١
سادسا –	ترتيبات البرمجة	١٣
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٤
	بيان من المدير التنفيذي	١٥
سابعا –	التقييم	١٨
ثامنا –	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٢١
	الجزء المشترك	٢٢
تاسعا –	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	٢٢

140613 120613 13-35121X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عاشرا – التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦
حادي عشر– الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢٨
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٣١
ثاني عشر – بيان من المدير التنفيذي ٣١
ثالث عشر – مسائل أخرى ٣٣

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣. ورحَّب رئيس المجلس بجميع الوفود وأعرب عن شكره للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على قيادتهم والتزامهم بأعمال المجلس في عام ٢٠١٢. وهنأ الأعضاء الجُدد في المكتب على انتخابهم.

٢ – ووفقا للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٣:

الرئيس:	سعادة السيد روبل أولهاي	(جيبوتي)
نائب الرئيس:	السيد آندي راشميانتو	(إندونيسيا)
نائب الرئيس:	السيد إدواردو بوريتي	(الأرجنتين)
نائب الرئيس:	السيد بويان بيليف	(بلغاريا)
نائب الرئيس:	السيدة ميريت ديرود	(النرويج)

٣ – وقد أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (DP/2013/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ (DP/2013/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/CRP.1) كما وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٣.

٤ – وقد أُدرجت المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي عام ٢٠١٢ في الوثيقة DP/2013/2، وهي متاحة في موقع المجلس التنفيذي على الشبكة العالمية http://www.undp.org/execbrd.

٥ – ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠١٣/١٠ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٣	٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣:	٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج والقضايا الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإنمائي

٦ – شكرت مديرة البرنامج في بيانها الافتتاحي أمام المجلس التنفيذي الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على ما قدموه من دعم طوال عام ٢٠١٢ كما هنأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثا لعام ٢٠١٣. ورحبت أيضا بالأمين التنفيذي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٧ – وقد بُثَّت الدورة مباشرة على الشبكة، وعرضت مديرة البرنامج، وهي تبرز أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصالات، فيلما قصيرا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الافتقار إلى الطاقة في نيبال. وقدمت الطبعة الثانية من قصص أنصار التنمية، التي عرضت اثنتا عشرة قصة لمواضيع خضراء من المسابقة السنوية لرواية القصص. وبالمثل، أبلغت الوفود أن دورة المجلس هي الأولى التي تستخدم نظام الخدمات المباشرة الخضراء الموفرة للتكاليف والورق.

٨ – وأكدت مديرة البرنامج أن عام ٢٠١٣ مهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذ تعمل المنظمة مع أعضاء المجلس من أجل إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧، وأدرجت فيها مبادئ توجيهية من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بالكامل مع الدول الأعضاء في المناقشات المتعلقة بجدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ فضلا عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ما بعد ريو+٢٠). ومضت قائلة إن المنظمة بالإضافة إلى ما تقوم به من أعمال عادية، تواصل التصدي للتحديات الجديدة غير المتوقعة في كثير من الأحيان على الصعيد القطري.

٩ – وأشارت المديرة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتمد نهجا مختلف في إعداد خطة استراتيجية جديدة، حدد فيها الخدمات التي يقدمها وأعدها، فقام أولا بتحليل الحقائق الواقعية الخارجية التي تشكِّل الظروف الأساسية للتنمية، ثم قام بتحديد مواطن القوة والضعف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء تلك الظروف. وقد أتاح هذا النهج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز قدراته في مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية. ويبين الهيكل المقترح الجديد للخطة الإستراتيجية، الذي ينتقل من التركيز على 'الممارسة' إلى التركيز على 'القضايا'، كما يعكس قدرته على التكيُّف. وشددت مديرة البرنامج على أن التنمية

المستدامة والحد من الفقر لا يزالان من صميم ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أكدت الأهمية الحيوية لأن تكون الموارد الأساسية اللازمة للوفاء بتلك الولاية، مطردة ويمكن التنبؤ بها. ولتحقيق تلك الأهداف عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين إدارة المواهب، وتنسيق نُظُم الميزانية/إعداد التقارير، والإنجاز الفعال في بيئة تمويل تخضع للقيود.

١٠ - واسترعت الانتباه إلى التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يلي: ترتيبات البرمجة؛ والعمل المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إعداد ميزانية متكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وقضية استرداد التكاليف المتصلة بذلك؛ والمساءلة والشفافية؛ والقيادة فيما يتعلق بتعزيز الترابط والتنسيق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بنتائج تقريري التقييم (ورد الإدارة عليهما) بشأن إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر (DP/2013/3) والدعم الذي يقدمه البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام (DP/2013/5)، رحَّب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دائما بالتدقيق في عملياته ونتائج تلك العمليات، وسعى إلى التعلُّم من الآراء وتبادلها. وأعربت المديرة مجددا عن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشفافية والمساءلة، واسترعت الانتباه إلى الرأي غير المتحفظ لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والذي تسلمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١ - وأعرب أعضاء المكتب عن تقديرهم للأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعربوا عن توقعهم بأن يستمر البرنامج في القيام بدور رئيسي في قيادة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دفع جدول أعمال التنمية إلى الأمام. وأعربوا بوضوح عن ضرورة أن يشكِّل الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات أساس الخطة الإستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وولايته، بما يتفق مع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، والذي يحتل الحد من الفقر مكان الصدارة منه، ولهذه الغاية، تُبنى القدرة الوطنية. وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تركيز جهوده على المعوزين ولا سيما في أقل البلدان نموا. وشددوا على أولوية الملكية الوطنية وأولويات المساواة بين الجنسين والتعاون بين بلدان الجنوب.

١٢ - وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية، أيَّد أعضاء المكتب النهج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الميزانية المتكاملة ومعدل استرداد التكاليف المنسَّق. وأبدوا تأييدهم للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعادة تحديد البارامترات التي تكفل

مزيدا من التوازن والتمويل للبلدان المشمولة بالبرنامج. ووافق أعضاء المكتب أيضا على ضرورة اضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مباشر للميزانية وتمويل جماعي في إطار بارامترات خطته الإستراتيجية وحدود خبرته الخاصة. والتمس المجلس معلوما بشأن نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم المجموعة الكاملة للمخاطر المرتبطة بالدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي، بما في ذلك إجراءات الرصد. كما التمس المجلس أيضا معلومات بشأن التقييمات ومراجعة الحسابات. (للاطلاع على تغطية كاملة للتقييمين، انظر الفصل الرابع). وأشادوا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما أحرزه من درجة عالية في الاستعراض الذي أجرته شبكته تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، التي وضعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرتبة مؤسسة تتمتع بمكتب تقييم مستقل قوي.

١٣ - وتكلمت مديرة البرنامج، في معرض شكرها للوفود، عن قضايا استرداد التكاليف، والميزانية المتكاملة، وأشارت إلى أن البرنامج يسعى ليكون أكثر استجابة ومرونة في استرداد التكاليف التي يتكبدها. كما أشارت إلى إصرار المجلس على ضرورة تركيز البرنامج على القضاء على الفقر. وشددت في معرض تقييم إسهام البرنامج في الحد من الفقر، على أن السياسات التي تحدث أكبر أثر بالنسبة للفقر ليست بالضرورة السياسات التي في صالح الفقراء بالمعنى الضيِّق. فاستجابة إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييم حافظت على سلامة وملاءمة نهج البرنامج الواسع القاعدة والمتعدد الأبعاد تجاه الحد من الفقر. وبالرغم من ترتيب تقييمه القوي من جانب شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معالجة الفجوات. وقد سعى البرنامج أيضا إلى توسيع شراكاته والمشاركة في شراكات ابتكارية. وأعربت مديرة البرنامج عن شكرها للوفود ووعدت بتمويل إضافي للموارد الأساسية، وأشارت بالتحديد إلى ما يخص التعاون بين بلدان الجنوب، وأحاطت علما بإصرار الوفود على مراعاة المساواة الجنسانية. واختتمت كلمتها بأن شكرت أعضاء المجلس على ثقتهم المستمرة في البرنامج كشريك مختار.

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤ - وعرضت المديرة المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الشفوي لمديرة البرنامج بشأن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠٠٨-٢٠١٣، بما في ذلك تقرير بشأن استعراض منتصف المدة واستراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين.

١٥ - وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدماجه المساواة بين الجنسين في برامجه ومجالاته المواضيعية، وشجعوه على وضع مراعاة شؤون الجنسين موضع التنفيذ في

الخطة الإستراتيجية المقبلة، وتعزيز الأبعاد الجنسانية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعربوا عن ارتياحهم للأعمال التي تقوم بها لجنة التوجيه والتنفيذ المعنية بالشؤون الجنسانية لتعزيز مساءلة الشركات بشأن المساواة بين الجنسين ونتائج التكافؤ الكامل بين الجنسين. وضرورة تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفريق المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للبرنامج، وأن يتقاسم الخبرات مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وشددوا على أهمية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على صعيد المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لضمان زيادة الاتساق والمساءلة. وطلبوا أمثلة عن الإنجازات والتحديات المتعلقة بإعداد التقارير عن المساواة بين الجنسين في المستقبل، كما طلبوا معلومات بشأن بيانات مؤشر المساواة بين الجنسين. وأعربوا عن القلق إزاء الافتقار إلى المساواة بين الجنسين في الإدارتين الوسطى والعليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وطلبوا معلومات بشأن التدريب الجنساني للمنسقين والممثلين المقيمين.

١٦ - وأكدت المديرة المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفود أن البرنامج سيدمج بالكامل القضايا الجنسانية في الخطة الاستراتيجية الجديدة، وسينسق الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين. وشددت على أن البرنامج يعمل من أجل تحقيق المزيد من المساواة والتكافؤ الكامل بين الجنسين داخل البرنامج وذلك باعتماد خطة عمل على صعيد المنظومة وتنظيم تدريب يراعي القضايا الجنسانية. وسيواصل البرنامج إعداد تقارير سنوية بشأن المساواة والتكافؤ الكامل بين الجنسين وسيتقاسم الخبرات مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١٣: التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين.

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٨ - قدمت المديرة المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثائق البرامج القطرية الاثنى عشر التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبريا، من المنطقة الأفريقية؛ وميانمار ونيبال من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والإمارات العربية المتحدة، والسودان، وليبيا من منطقة الدول العربية؛ ونيكاراغوا وهايتي من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعرضت المديرة المعاونة، في المكتب الإقليمي لأفريقيا، مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا (DP/DCP/ERI/2).

١٩ - وعملا بالمقرر ٣٦/٢٠٠٦ وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الاثنى عشر التالية، والتي كانت قد نوقشت في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢، على أساس عدم

الاعتراض، دون عرضها أو مناقشتها: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبريا، من المنطقة الأفريقية؛ وميانمار ونيبال من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والإمارات العربية المتحدة، والسودان، وليبيا من منطقة الدول العربية؛ ونيكاراغوا وهايتي من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢٠ - ووفقا للمقرر ٢٠١٢/٢٢، استعرض المجلس التنفيذي واعتمد بصفة استثنائية، وثيقة البرنامج القطري لإريتريا. واعتمد المجلس التنفيذي أيضا البرنامج القطري المشترك لباكستان، وكذلك البرنامج دون الإقليمي للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ.

رابعا - التقييم

٢١ - قدمت المديرة المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند. وقدم مدير مكتب التقييم، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم إسهام البرنامج في الحد من الفقر (DP/2013/3) وتقييم الدعم المقدم من البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام (DP/2013l5). وقدمت المديرة المعاونة في مكتب السياسات الإنمائية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رد الإدارة على تقييم إسهام البرنامج في الحد من الفقر (DP/2013/4) وقدمت المديرة المعاونة، في مكتب منع الأزمات والتعافي منها، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رد الإدارة عن تقييم الدعم المقدم من البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام (DP/2013/6).

٢٢ - ورحَّبت الوفود بتوقيت كلا التقييمين، وخلصت إلى أنهما مفيدان لحفز الحوار، واستخلاص الدروس وإعادة تركيز الأولويات. وحثت الوفود البرنامج على ضمان إدراج التوصيات في الخطة الاستراتيجية، وزيادة الفوائد المستخلصة من الدروس المستفادة إلى أقصى حد. وأثنت الوفود على البرنامج لما أحرزه من درجة عالية في الاستعراض الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف والتي وصفت البرنامج بأنه مؤسسة تتمتع بمكتب تقييم مستقل قوي، وله ممارسات راسخة بشكل جيِّد تضمن جودة التقييمات. وأشادت الوفود أيضا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمهمته التقييمية، التي سيواصلون تقديم الدعم لها. وأوصت الوفود بأن يواصل البرنامج العمل بصورة وثيقة مع أصحاب المصلحة الوطنيين ومع مجموعة أوسع من مؤسسات الأمم المتحدة، وأن يولي اهتماما وثيقا للمساواة بين الجنسين في تقييماته في المستقبل.

٢٣ - وفيما يتعلق بإسهام البرنامج في الحد من الفقر أثنت الوفود على مكتب التقييم لتقريره الممتاز ولاختياره التركيز على الحد من الفقر. وأشارت الوفود إلى أن التقييم أكد من جديد الميزة النسبية للبرنامج في مجال الحد من الفقر، ولا سيما كرائد تحليلي في مناصرة

الأهداف الإنمائية للألفية وفي إعداد تقارير التنمية البشرية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وأكدوا مجددا أن إسهام البرنامج في الحد من الفقر سيظل يستفيد من منظور المساواة الجنسانية.

٢٤ - وفيما يتعلق بمناقشة مواضيع مستهدفة عوضا عن النقاش الشاملة، أكد التقييم أن القوة النسبية للبرنامج تتمثل في نهجه المتعدد الأبعاد والمتكامل في مجال الحد من الفقر. وأعربت الوفود عن تأييدها للانحياز إلى الفقراء كمبدأ توجيهي عند وضع أولويات أعمال البرنامج الإنمائي. وضرورة استمرار نهج البرنامج في مجال الحد من الفقر في التكيف مع الاحتياجات المختلفة للسكان الفقراء والنظر إليه من خلال منظورات مواضيعية. وضرورة مواصلة البرنامج الاستفادة من مواطن القوة المتعلقة بإسداء المشورة الرفيعة المستوى في مجال السياسات، وبناء القدرة، والعمل لضمان إحداث آثار للتدخلات على مستوى التنفيذ.

٢٥ - وفيما يتعلق بالدعم المقدم من البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات، أعربت الوفود عن ارتياحها لنتائج التقييم ورد الإدارة. وأبدت الوفود تأييدها الكامل لتدخلات البرنامج في مجال الإغاثة المتعلقة بالتنمية، مستخدما قدرته على دمج نُهُج التنمية المستدامة في بلدان ما بعد النزاعات. وأبدت ارتياحها لأعمال البرنامج في مناصرة دور المرأة في أوضاع ما بعد النزاعات، ورحبت بتركيز البرنامج على تعيين أصحاب الخبرات وتعزيز قدرات الموظفين على الاستجابة لأوضاع النزاعات والعمل في تلك الأوضاع. ويستطيع البرنامج أن يؤدي المزيد في أوضاع النزاعات لتحسين الإدارة القائمة على النتائج، وتعزيز الصلات بين العمليات والسياسات. واقترحوا تعاونا أقوى مع المؤسسات المالية الدولية.

٢٦ - وفيما يتعلق بالتنسيق في أوضاع النزاعات، شددت الوفود على الحاجة إلى تحسين التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون السياسية فضلا عن المؤسسات المتعددة الأطراف. وطلبت الوفود معلومات بشأن تعاون البرنامج مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة وحثّت الوفود البرنامج على العمل مع شركاء الأمم المتحدة بما يضمن التقسيم الواضح للعمل.

٢٧ - وقال المدير المساعد، في مكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي، أن البرنامج يرحب تماما بالتقييمات وسيضمن الإصغاء لكل توصية وتنفيذها. وأضاف أن التعليقات المقدمة ستوجه الخطة الاستراتيجية المقبلة، ٢٠١٤-٢٠١٧ وستجعل البرنامج أقوى وشريكا أكثر خضوعا للمساءلة. وسيظل الحد من الفقر من صميم ولاية البرنامج، وسيصقل البرنامج تركيزه لصالح الفقراء وسيسعى من أجل إقامة صلات قوية بين الحد من الفقر والمجالات الأخرى لعمله. وسيستمر نهجه لصالح الفقراء في تناول المساواة بين الجنسين والتصدي

لتأنيث الفقر. وبينما كان البرنامج يضع أولويات للاحتياجات العاجلة للسكان المستفيدين، سعى للتصدي للأسباب الجذرية للأزمات ومشاكل التنمية، حتى لا تتكرر. وأكد أن القوة النسبية للبرنامج تتمثل على وجه الدقة في نهجه الشامل والمتعدد الأبعاد للحد من الفقر.

٢٨ - وأشار المدير المساعد، في مكتب منع الأزمات والتعافي منها، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن البرنامج تعاون مع شركاء من أجل ضمان التقسيم الواضح للعمل والاحترام المتبادل، ولإعداد تحليل أفضل للتراعات ولأدوات التقييم. وقد شارك البرنامج مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في أوضاع التراعات، وشارك في رئاسة الشبكة الدولية المعنية بالتراعات والهشاشة، وهو مكان رئيسي للعمل بصورة استراتيجية في البلدان المتأثرة بالتراعات. وشدد على الخطوات الكبيرة التي تمت على مستوى التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، وأشار إلى أن آلية التنسيق العالمية التي قدم الأمين العام الدعم لها عززت بصورة كبيرة أعمال الأمم المتحدة في أوضاع البعثات، ومكنتها من الاستفادة من الخبرات وتلبية طلبات البلدان. وركز البرنامج الإنمائي على مجالات تمتع فيها بميزة نسبية، وتحاور مع أعضاء المجلس بشأن الصلة بين الأزمة والفقر، واغتنم فرصا للتعاون على الصعيد العالمي مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة.

٢٩ - وأضاف المدير المعاون، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن البرنامج يرمي إلى دمج نهج متعدد الأبعاد في انحيازه لصالح الفقراء ضمن الخطة الإستراتيجية، وهذا موقف يحظى بدعم البلدان المشمولة بالبرنامج. ويلتزم البرنامج بربط أنشطة المرحلتين التمهيدية والتنفيذية، وطبق المعايير النموذجية لاختيار المشاريع التنفيذية وهي: القابلية للتوسع، والقابلية للتكرار، والقدرة على توجيه السياسات. وكانت معظم نتائج البرنامج تمهيدية، وقد وصفت التقييمات النتائج التمهيدية للبرنامج بأنها الأكثر نجاحا. وكانت إدارة البرنامج حريصة على بناء شراكات أقوى، والتعاون بصورة أوثق مع مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات غير التابعة لها على حد سواء.

٣٠ - وشكر مدير مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي الوفود وإدارة البرنامج على المناقشات البنَّاءة. وذكر أن التقييمين هما أول تقييمين يتضمنان ردّ الإدارة ويكفلان عرض صورة أكثر شفافية وشمولا، ساعدت على توضيح المواضيع المعقدة. وفيما يتعلق بالمنهجية، ستشمل التقييمات في المستقبل مناقشة للمخاطر والشؤون الجنسانية، كما تحدد الفترة الزمنية التي يجري فيها التقييم. ونظرا لأن التقييم هو دائما 'صورة سريعة'، فمن المهم للغاية إدراك ديناميات المنظمة، وهو ما سعى مكتب التقييم إلى القيام به من خلال عملية منتظمة للمشاركة والمناقشة، وخاصة مع المجلس. وكان مكتب التقييم على أهبة الاستعداد لتقديم

تقييمات مستقلة وبالغة الأهمية، وهو يقدِّر تماما الحيِّز الذي خصصه له المجلس والبرنامج من أجل الوفاء بمهمته.

٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٣: (أ) تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر، وردّ الإدارة؛ و (ب) تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وردّ الإدارة.

خامسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٣٢ - قدمت البند المديرة المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقدم المدير المساعد في مكتب السياسات الإنمائية، بالبرنامج الإنمائي استعراضا لمشاركة البرنامج في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي (DP/2013/7).

٣٣ - ورحَّبت الوفود بالنتائج التي توصل إليها الاستعراض، ولاحظت النجاح الذي اتسمت به مشاركة البرنامج الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية. ووفر الاستعراض مبررا كافيا لمواصلة البرنامج لهذا النوع من المشاركة، حيث أتاح نطاق عمل استراتيجي مرن أكثر استجابة، معززا ملاءمة البرنامج وفعاليته فيما يتعلق بإسداء المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرة. وشجعت الوفود البرنامج على زيادة مشاركته في التمويل الجماعي، فهو مجال يمكن أن ينجح فيه البرنامج ويسمح له ببناء شراكات وبرامج مشتركة بمزيد من الفعالية.

٣٤ - ونبهت الوفود البرنامج الإنمائي إلى تقديم الدعم المباشر للميزانية في إطار بارامترات خطته الاستراتيجية وحدود خبراته. وطلبت الوفود معلومات بشأن المخاطر الائتمانية، التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ في الاستعراض، فضلا عن نوع تقييم المخاطر الذي اضطلع به البرنامج. وطلبت الوفود توضيحات بشأن الرؤية الطويلة الأجل للدعم المباشر للميزانية، والعمليات المتبعة عند البتّ (أو عدم البتّ) في استخدام الدعم المباشر للميزانية (تقييم المخاطر والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، مع التشديد على الكفاءة والشفافية. كما طلبت الوفود معلومات بشأن أثر الطريقة على الحوار المتعلق بالسياسات وفعالية التنمية، وشجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صقل مبادئه التوجيهية وأنظمته المتعلقة بالدعم المباشر للميزانية.

٣٥ - وأعرب العديد من الوفود من البلدان المشمولة بالبرنامج عن التأييد القوي للدعم المباشر للميزانية، الذي تحسَّن وجعل تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية شفافا، وعزز إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والتقيُّد بفعالية المعونة. وأعربت الوفود عن الدعم القوي لطريقة

التمويل الجماعي، فقد أظهرت التقييمات أنها أسفرت عن نتائج إيجابية في استيعاب الميزانية، والتنسيق وتعبئة الموارد. وينبغي أن يبحث البرنامج فيما يلي: رفع سقف الموارد متى أظهرت المؤسسات الوطنية القدرة على إدارة ومعاودة النظر في طرق إدارة ومحاسبة ومراجعة حسابات البرنامج الإنمائي بما يكفل اتساقها مع النُظُم الوطنية؛ والدعوة إلى استخدام الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي على صعيد المنظومة عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٦ - ووافق المدير المساعد في مكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي، على أن مشاركة البرنامج في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي كان بصفة استثنائية، ولا ينبغي أن يتطور إلى أداة للتدخلات. ويتحول البرنامج الإنمائي إلى ذلك عندما يؤدي إلى تيسير تقديم المساعدة إلى البلدان المشمولة بالبرنامج، ولا سيما بغرض الفعالية من حيث التكلفة والحد من التجزئة. وقد شارك البرنامج الإنمائي في تقديم الدعم المباشر للميزانية في مجالات محددة في الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، وأجرى تقييما للمخاطر قبل التدخلات، لقياس القدرة المالية العامة وقدرة الإدارة. وفي بعض الظروف، لم يتمكن البرنامج الإنمائي من المشاركة في المناقشات المتعلقة بقضايا التنمية الرئيسية على الصعيد القطري دون خيار استخدام الدعم المباشر للميزانية، وهذا هو السبب في تقدم البرنامج الإنمائي بطلبه إلى المجلس عام ٢٠٠٨. وفي الحالات التي لم تتم فيها تلبية تلك الشروط، كان البرنامج الإنمائي انتقائيا في اختيار البلدان التي يستخدم فيها الدعم المباشر للميزانية.

٣٧ - وقد شارك البرنامج الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي من خلال مشاريع مشتركة فقط، مع البرنامج والبلدان المانحة التي تقدم الأموال. وكان دور البرنامج الإنمائي هو توفير الدعم التقني في بيئة آمنة وتعاونية دون زيادة أعباء ولايته. وما برح البرنامج على أهبة الاستعداد لصقل المبادئ التوجيهية والأنظمة المتعلقة بالدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم المخاطر، إذا وافق المجلس على ذلك. ولا يوصي البرنامج بزيادة سقف الموارد، الذي قرره المجلس والذي اعتبره البرنامج الإنمائي أداة إدارية كافية للموارد. وسيواصل البرنامج الإنمائي الاعتماد على الرصد والإبلاغ على الصعيد القطري للاضطلاع بتحليلات الأثر.

٣٨ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٣: استعراض مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي.

سادسا – ترتيبات البرمجة

٣٩ – عرض نائب المدير المساعدة، في مكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي المذكرة غير الرسمية بشأن ترتيبات البرمجة.

٤٠ – وأشادت الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأيَّدت المتطلبات المالية والتشغيلية للمحافظة على وجود وقدرة البرنامج على الصعيد العالمي من أجل دعم البلدان المشمولة بالبرنامج، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل. وأيَّدت الوفود سياسة مواءمة البرمجة على الصعيد القطري مع أوضاع كل بلد مشمول بالبرنامج على حدة. ونظرا للقلق من أن تؤدي التعديلات في معايير ترتيبات البرمجة إلى تغيير الاتفاقات السابقة وتؤثر سلبا على بعض البلدان، جرى تشجيع البرنامج على مواصلة تقديم الموارد ومعالجة الأولويات الإنمائية الوطنية.

٤١ – وأعربت الوفود عن تقديرها لقلق البرنامج الإنمائي بشأن استعداده وقدرته فيما يتعلق بالاستجابة للحالات الإنمائية الناشئة. ومن ناحية ثانية تساءلت تلك الوفود عن قيمة إنشاء صندوق مستقل للطوارئ وطلبوا إيضاحا بشأن المعايير المستخدمة لتحديد البلدان/الحالات التي يمكنها الاستفادة أو عدم الاستفادة من ذلك، ولا سيما في ضوء نسبة الاعتماد المقترحة وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على الاستفادة من خبرات مؤسسات الأمم المتحدة التي أنشأت صندوقا للطوارئ. وفي ضوء الاتجاه إلى خفض الموارد الأساسية المجزأة، يمكن للبرنامج الإنمائي استخدام التمويل المخصص لصناديق الطوارئ في البنود الأخرى لترتيبات البرمجة.

٤٢ – وأعربت الوفود عن تقديرها لأعمال البرنامج الإنمائي المتعلقة بإعداد ميزانية متكاملة مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأُشير إلى ذلك باعتباره علامة بارزة في تعزيز مراقبة النتائج. واعتُبرت التعديلات في ترتيبات البرمجة بمثابة خطوة إلى الأمام في إعداد الميزانية المتكاملة بما يكفل تركيز البرنامج على الحد من الفقر وعلى التنمية المستدامة. واعتبرت الوفود التعديلات بمثابة طريقة لمواجهة الاتجاه إلى انخفاض الموارد الأساسية وبالتالي كمحاولة لزيادة أثر البرنامج الإنمائي في البلدان المشمولة بالبرنامج.

٤٣ – وأكد المدير المساعد، في مكتب الشؤون الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمجلس أن البرنامج الإنمائي اعتمد نهجا متوازنا، يركِّز على النتائج ويقيم توازنا بين مخلف مصادر التمويل وقدرة البرنامج الإنمائي على التواجد. وفيما يتعلق بصندوق الطوارئ، كان البرنامج الإنمائي حريصا على أن يدرج أموالا إضافية في مجموعة أدواته للمحافظة على التركيز على النتائج. ولئن كان من الصعب التأهب للأحداث غير المتنبأ بها، فإن امتلاك

الأدوات الصحيحة من أجل الاستجابة يُعد أمرا بالغ الأهمية، كما يكفل ذلك أن يغتنم البرنامج الإنمائي فرصا إنمائية إيجابية. وطلب البرنامج الإنمائي إنشاء صندوق محدود له سقف، بالإضافة إلى التمويل الحالي المقدم من البرنامج الإنمائي، والذي من شأنه أن يجعل من البرنامج الإنمائي منظمة أكثر مرونة، وأقدر على الاستجابة.

٤٤ - ولفت نائب المدير المساعد، في مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي الانتباه إلى الاعتراف الدولي بصناديق الطوارئ. وذكر أن البرنامج الإنمائي لم يمكنه تعديل وثائق برمجته والأموال المرتبطة بها من أجل التكيُّف مع الحالات الناشئة، التي تتطلب استجابة استراتيجية فورية. وقد اقترح البرنامج الإنمائي بالفعل سقفا لاستخدام صناديق الطوارئ، والذي ستُقدم الوفود تعليقاتها بشأنه. ولا يتناول صندوق الطوارئ المقترح الأزمات التي تنشأ ضمن هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية بطريقة الفئة - ٣. ولم يشذ شيء في المقترحات المتعلقة بصندوق الطوارئ أو الوجود الفعلي للبرنامج الإنمائي عن المقرر ٢٨/٢٠١٢ بشأن الفئة - ١ لا من حيث النسب المئوية للفئة - ١ ولا بالنسبة للغرض المتفق عليه من الفئة - ١. والوجود المادي هو بالفعل جزء من المناقشات بشأن الفئة - ١ وتكملة للتغيرات التي طرأت على الفئة - ١ المتفق عليها في المقرر ٢٨/٢٠١٢.

٤٥ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠١٣: ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي

٤٦ - رحَّب رئيس المجلس التنفيذي بالوفود التي حضرت الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وشدد على أن عام ٢٠١٣ حاسم لأغراض التنمية، ووجَّه الانتباه إلى التحديات المتعلقة بالوفاء بالتزامات التنمية المستدامة وغاياتها، مع ضمان إقامة توازن مع البيئة. وأشار إلى أن جدول أعمال القاهرة الإستشرافي المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ قدم مخططا لمعالجة الأسئلة التي تواجه المجتمع الدولي أثناء تقدمه صوب موعد هدف عام ٢٠١٥ من الأهداف الإنمائية للألفية وسعى إلى وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - وشدد الرئيس على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ وأشار إلى أنه بدون معالجة قضية القضاء على الفقر الحاسمة بشكل كافٍ ستضيع الأهمية المحورية للبشر في عملية التنمية - وهي حقوق الإنسان، والكرامة

الإنسانية، ونوعية الحياة اللائقة. وشدد الرئيس على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان له دور فريد لمساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف وأن من مسؤولية المجلس التنفيذي تقديم الدعم لتلك المنظمة، بما في ذلك عن طريق الدعم السياسي والمالي، والتوجيه التشريعي، والمشورة الاستراتيجية. وأثنى على المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لقيادته الفعالة في توجيه الصندوق وسط بيئة اقتصادية تتسم بتحديات عالية.

بيان من المدير التنفيذي

٤٨ - أعرب المدير التنفيذي في مستهل بيانه عن خالص التعاطف والمواساة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حكومة وشعب البرازيل على الحادث المأساوي والخسارة في الأرواح التي حدثت مؤخرا في سانتا ماريا، البرازيل. واستمر المدير التنفيذي فهنأ رئيس المجلس التنفيذي وأعضاء المكتب على انتخابهم. وأعرب عن الشكر للرئيس وأعضاء المكتب المنتهية ولايتهم على قيادتهم الممتازة.

٤٩ - وأطلع المدير التنفيذي في بيانه (متاح على الموقع الشبكي http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/12129)، المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات التي وصفها للمجلس في الدورة السابقة. وركّز على مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤؛ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧؛ والميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك استرداد التكاليف؛ والتقييم؛ والصحة الإنجابية، وديناميات السكان وأوجه الترابط الإنمائية؛ وتنظيم الأسرة، بما في ذلك متابعة مؤتمر قمة لندن، واستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنظيم الأسرة؛ وحملة التعجيل بخفض وفيات النفاس في أفريقيا، بما في ذلك مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير الذي قدم فيه رؤساء الدول والحكومات التزامات بخفض وفيات النفاس والإعاقة في أفريقيا؛ واستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان للمراهقين والشباب؛ والشيخوخة؛ والاستجابة للحالات الإنسانية؛ وأمن الموظفين؛ والتفوق التشغيلي. وأبلغ المدير التنفيذي المجلس بحالة التمويل الجيدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأشار إلى أنه في عام ٢٠١٢ زاد إجمالي الدخل لصندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ٧,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. وشدد على الأولوية التي يوليها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المساءلة والشفافية، وأوضح المدير التنفيذي بالتفصيل ما يتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ والتركيز على مبادرة شفافية المعونة الدولية؛ ومتابعة توصيات مجلس مراجعي حسابات

الأمم المتحدة. وأعرب عن ارتياحه لما لاحظه من رأي مراجعة الحسابات غير المعدل الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٥٠ - ورحب المدير التنفيذي بالمدير المعين حديثا، للشعبة التقنية؛ كمدير للمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا؛ ومدير مكتب منطقة الدول العربية؛ ورئيس فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية، وأكد للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيركز في عام ٢٠١٣ على تحقيق نتائج أقوى في مجالاته الأساسية. وعلاوة على ذلك، سيصقل الصندوق خططه الإستراتيجية وسيكون أكثر خضوعا للمساءلة وأشد استجابة لاحتياجات النساء والأمهات والشباب.

٥١ - وأشارت الوفود إلى دعمها لأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في المجالات الأساسية المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية؛ والمساواة بين الجنسين؛ والسكان والتنمية. وأعربت عن التقدير للأعمال التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان استجابة للتطلعات الإنمائية للبلدان النامية. وبينما استرعت الوفود الانتباه إلى الحاجة الملحة للتصدي لقضية الوفيات النفاسية، أشادت بمبادرة حملة التعجيل بخفض وفيات النفاس في أفريقيا. وأشادت أيضا بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب. وشدد أحد الوفود على أن الشواغل المتعلقة بالسكان والصحة تتصل مباشرة بالأمن الإنساني وأشار إلى الأعمال التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة المشاريع ذات الصلة بالأمن الإنساني من أجل حماية حقوق المرأة. ولوحظ أن الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها في مجال تنظيم الأسرة لا يمكن تلبيتها إلا من خلال الالتزام الجماعي من جانب جميع أصحاب المصلحة. وأُعرب عن الترحيب برئاسة المدير التنفيذي للفريق المرجعي لتنظيم الأسرة لعام ٢٠١٢. كما جرت الإشادة أيضا بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الشيخوخة. وأشار أحد الوفود إلى أن بلده يعتمد على التعاون المستمر من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومع الدول الأعضاء ومع أصحاب المصلحة الآخرين لضمان الدعم القوي للحقوق الإنجابية أثناء المفاوضات المقبلة مثل تلك التي ستقوم بها لجنة وضع المرأة مستقبلا. وعلاوة على ذلك، جرت الإشادة بصندوق الأمم المتحدة للسكان لجهوده الإنسانية من أجل دعم بعض أشد فئات السكان ضعفا الذين تشردوا جراء الأزمات الحالية في الجمهورية العربية السورية، وفي القرن الأفريقي وفي منطقة الساحل.

٥٢ - وشددت الوفود على الأهمية البالغة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ (المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل

التنمية)، وأكدت الوفود ضرورة تنفيذ القرار بالكامل (وليس بصورة انتقائية) من جانب الصناديق والبرامج. وشددت الوفود على ضرورة أن تسترشد وتستنير الخطة الإستراتيجية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة بالقرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأشادوا بالمدير التنفيذي لما اتسمت به المشاورات التي اضطلع بها في معرض إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة، ٢٠١٤-٢٠١٧، من طابع الشمول.

٥٣ - وأشار بعض الوفود إلى أن وجود قدرة تقييمية معززة ومستقلة تماما ضروري لجميع أصحاب المصلحة ليشعروا بالثقة في جودة وأثر أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وسوف تتطلب القدرة التقييمية المستقلة، في جملة أمور، تحديدا واضحا لكل دور من الأدوار والمسؤوليات فيما بين التقييمات والبرامج. وحظيت بالتقدير صراحة وجودة التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم. وحظيت بالثناء الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان لما أبدته من صراحة وذكرت الوفود أنها تتطلع إلى إجراء حوار بشأن كيفية استخدام التوصيات الواردة في التقرير من أجل تحسين تحقيق النتائج، ولا سيما من أجل تلبية احتياجات صحة الأم لدى أكثر الفئات ضعفا.

٥٤ - وأكدت الدول الأفريقية، وأعضاء المجلس التنفيذي، أنه مع الإشارة إلى ما يقدمونه من دعم من أجل تنقيح السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن تخصيص موارد للتقييم ينبغي ألا يؤثر بصورة غير مواتية على الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية.

٥٥ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها، بما في ذلك ما يتعلق بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم ٢٠٠٠-٢٠١١، وسياسة التقييم المنقحة الناشئة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بسياسة التقييم التي تضمن استقلال مهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلاوة على ذلك أعرب المجلس أيضا عن التزامه بضمان عملية تشاورية صريحة وشفافة مع المجلس لتنقيح سياسة التقييم وأنه سيمضي قُدُما بالمبادئ التوجيهية المقدمة من المجلس. وفيما يتعلق بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم، أوضح أن التقييم يغطي فترة ١٠ سنوات، ٢٠٠٠-٢٠١٠، على أن يعد التقرير في عام ٢٠١١. وأشار إلى أن الصندوق المواضيعي لصحة الأم أُنشئ منذ عام ٢٠٠٨ فقط، وشدد على أنه في الفترة ٢٠١١ وحتى اليوم تغيِّر تركيز الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم تغييرا كبيرا مع التشديد القوي على التصدي للاحتياجات داخل البلد واحتياجات المكتب

القطري. وعلاوة على ذلك، فخلال السنة الماضية وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجا قطاعيا لصقل وتعزيز الدعم الذي يقدمه في مجال صحة الأم. وأكد من جديد أن ما تم تحقيقه مع ٥١ بلدا أفريقيا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير كان دليلا على التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بصحة الأمة.

٥٦ - وأعرب المدير التنفيذي عن التقدير لمختلف التعليقات المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي فيما يتعلق بموضوع استرداد التكاليف، وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينتظر هو والمنظمات الشقيقة المعنية المبادئ التوجيهية للمجلس. وذكر أنه يتطلع إلى المناقشة المقبلة بشأن الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧. وردا على استفسار بشأن مراجعة حسابات البرنامج العالمي والإقليمي، أشار إلى أنه سيتاح في الوقت المناسب التقرير ورد الإدارة. وفيما يتعلق بالملاك الوظيفي في فرع الاستجابة الإنسانية، أكد للمجلس أن قضايا الموارد البشرية أُخذت على محمل الجد من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان وجرت معالجتها بما يكفل وجود ملاك وظيفي يفي بالغرض. وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن اجتماع لجنة وضع المرأة المقبل. وأعرب عن الشكر لأعضاء المجلس للدعم الذي قدموه لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ وأشار إلى أن ذلك سيفيد أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما بعد عام ٢٠١٤ فضلا عن الإسهام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بوجود صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المتوسطة الدخل، أشار إلى أن الصندوق سيواصل الاسترشاد بالمجلس التنفيذي وبمنظومة الأمم المتحدة. وأقر بأن الصندوق له دور في البلدان المتوسطة الدخل وأنه سيواصل المشاركة بشأن قضايا السكان ومجالات أخرى ضمن ولاية الصندوق. وأعرب عن الشكر لجميع الوفود على ما قدموه من دعم وتوجيه.

سابعا - التقييم

٥٧ - قدم رئيس فرع التقييم، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقييم المواضيعي للدعم المقدم من الصندوق في مجال صحة الأم، ٢٠٠٠-٢٠١١. وقدم نائب المدير التنفيذي (البرنامج) رد الإدارة. وقدم المدير التنفيذي المشروع المنقح للسياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٨ - وأعرب العديد من الوفود عن تقديرهم لقيام المجلس التنفيذي بمناقشته التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم. وشددت

الوفود على أهمية التقييم، وأشارت إلى أن النتائج تبين أن الصندوق أدى دورا مهما في مجال صحة الأم في كثير من البلدان وذلك بتوجيهه للتغيرات السياسية المهمة وفي مجال التنسيق. ومع التسليم بالخطوات المتخذة من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة القضايا التي جرى تحديدها، أضافت الوفود أنه يلزم القيام بأعمال إضافية، بما في ذلك في مجالات رئيسية من قبيل قدرة الموظفين، والتخطيط والرصد. وشددت الوفود على الأهمية البالغة لمهمة التقييم في تحسين تحقيق النتائج، وأشارت الوفود إلى أن نتائج التقييم ستُسهم في تطوير خطة استراتيجية جديدة للصندوق. وأكدت الوفود الحاجة إلى ضمان إيجاد صلة قوية بين الولاية الرئيسية والأولويات الاستراتيجية للصندوق ومهمة التقييم. وأشارت إلى ضرورة نشر رد الإدارة مستقبلا قبل وقت طويل من عقد دورة المجلس التنفيذي بما يتيح استنارة المناقشة المتعلقة بالمتابعة والتنفيذ.

٥٩ - وشجَّعت وفود عديدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التركيز على مجاله الأساسي المتعلق بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية وتعزيز دوره كخبير تقني، وشريك حواري، ومناصرا للسياسات في هذا المجال. وقال أحد الوفود الذي لاحظ أن صحة الأم مجال عمل معقد أنه لا توجد وسيلة سحرية لحل المشاكل وأن ما يلزم هو نهج متعدد القطاعات. ولفتت وفود أيضا الانتباه إلى ما يلي: ضمان ارتكاز الدعم المقدم في مجال صحة الأم إلى الاحتياجات المحلية والاستراتيجيات التي تخص كل بلد على حدة؛ ومعالجة انخفاض معدلات المواليد في بعض البلدان؛ وتكوين شراكات ''داخل'' و ''خارج'' مجال الصحة الإنجابية. ورحَّبت الوفود باقتراح صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس التنفيذي.

٦٠ - وسلَّمت عدة وفود بأهمية الجهود التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في إعداد مشروع سياسة تقييمة منقحة، وأشارت إلى أن مهمة التقييم بالغة الأهمية لتحسين تحقيق نتائج التنمية على أرض الواقع وتعزيز التعليم المؤسسي. وأشادت تلك الوفود بالصندوق لأخذه في الاعتبار طلبات أعضاء المجلس التنفيذي، في المقرر ٢٦/٢٠١٢ في جملة أمور؛ ولقيامه بالتشاور مع الصناديق والبرامج الأخرى في صياغة سياسة التقييم المنقحة. ورحَّبت الوفود بصفة خاصة بمقترح إنشاء مكتب تقييم مستقل؛ بما يمثل تمييزا جليا بين مهمة التقييم ومهام أخرى من قبيل الرصد ومراجعة الحسابات؛ والتمويل الكافي والمستقل لمهمة التقييم؛ ومواءمة أوضح مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وشجعت الوفود الصندوق على أخذ العناصر التالية في الاعتبار عند مواصلة إعداد مشروع السياسة التقييمية المنقحة: (أ) تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة بوضوح، وتمييز مهام التقييم الأساسية عن المهام المتصلة بالتقييم؛ (ب) تناول القضايا المتعلقة بمتابعة رصد ردود

الإدارة، والتدريب وإدارة المعارف؛ (ج) تناول قابلية البرامج للتقييم، ونظام الرصد القوي القائم على تحقيق النتائج؛ (د) تقديم خطة تقييم رسمية سنويا إلى المجلس التنفيذي إلى جانب التقرير السنوي لمهمة التقييم؛ و (هـ) الإشارة بوضوح إلى الطريقة التي يمكن بها تعزيز دور المجلس التنفيذي فيما يتعلق بمهمة التقييم، بما في ذلك التسلسل الإداري المباشر بين مكتب التقييم والمجلس.

٦١ - وأشار أحد الوفود إلى أن ثقافة التقييم جزء أساسي من الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة، وذكر أن من الضروري لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعتمد سياسة تقييمة ترسخ ثقافة التقييم. ودعا الوفد الصندوق إلى أن يدرج في السياسة التقييمية المنقحة، الخيارات التي جرى النظر فيها لأغراض البنيان المؤسسي. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من المفيد توضيح التغييرات التي تَّمت منذ السياسة التقييمية لعام ٢٠٠٩ السابقة والإشارة إلى الطريقة التي أريد بها للتغييرات أن تتناول القضايا المثارة في الاستعراض الذي اضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦٢ - وشكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم بشأن التقييم المواضيعي لدعم صحة الأم، ٢٠٠٠-٢٠١١، وأشار إلى أن ذلك يُعد إثباتا للعملية التي بدأها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١١ (عقب استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية) والتي أدَّت إلى وضع خطة إستراتيجية جديدة تركِّز على صحة الأم والشباب. وذكر أن هناك مجالا يواجه الطب ويسبب الإحباط، ويشمل ذلك سنين خبرته كطبيب التي تبلغ ٤١ عاما، وهو مجال الوفيات النفاسية. وشدد على أن من المهم التسليم بأن أسباب الوفيات النفاسية أسبابها الجذرية الفقر، والافتقار إلى وسائل النقل، والافتقار إلى اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وأبعاد ثقافية مختلفة. وأكد للمجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل العمل والدعوة من أجل التصدي للتحديات لإنقاذ أرواح النساء والفتيات. وذكَّر المجلس بأن الهدف ٥ باء من الأهداف الإنمائية للألفية لم يبدأ سريانه عالميا إلا في عام ٢٠٠٧، ولم يحظ التزام المجتمع الدولي بدعم من الموارد المالية. وفي خلال السنتين الأخيرتين فقط وُجهت الموارد تجاه تنظيم الأسرة. وشدد على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بدعم الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، بما في ذلك المنظمات الأربع العاملة في مجال الصحة بمجموعتها الواسعة (H4+) والمجتمع المدني، لبلوغ المرحلة الأخيرة في التصدي للوفيات النفاسية حتى لا تموت النساء أثناء الوضع.

٦٣ - وأعرب المدير التنفيذي عن شكره لأعضاء المجلس التنفيذي لما قدموه من دعم وتوجيه لتنقيح السياسة التقييمية للصندوق. وأشار إلى أن المشاورات غير الرسمية الكثيرة

وأوجه التفاعل مع أعضاء المجلس كانت مفيدة جدا. وأكد للمجلس أنه يقف كمناصر للتقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وسيكفل تبديد أوجه القلق لدى المجلس بشكل جلي، بما في ذلك ما يتعلق باستقلال مهمة التقييم؛ وتحديد الأدوار والمسؤوليات؛ والصلات مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأشار إلى أن آخر مشروع للسياسة التقييمية المنقحة للصندوق تعكس تحسينات ناجمة عن توجيهات المجلس، ومشاوراته مع المنظمات الشقيقة والمشاورات الداخلية المستفيضة. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم أيضا بإعداد اختصاصات التقييمات وإتاحة تقارير التقييم علنا. وأضاف قائلا إنه متفائل من ناحية وفاء الصندوق بالمواعيد التي حددها المجلس لعرض السياسة التقييمية المنقحة كي يعتمدها المجلس التنفيذي أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٣.

٦٤ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج)، الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها. وأشارت إلى أنه وإن كان تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية يجر الخطى خلف الغايات التي يحددها، بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١١ فمنذ ذلك الحين، تحققت مكاسب ملحوظة للحد من الوفيات النفاسية وتحسين صحة الأم في كثير من البلدان. ووافقت مع بعض الوفود على أنه في مواجهة التحديات سيكون من الأمور البالغة الأهمية تحديد واستخدام أدوات تعزيز تحقق تغييرا تحويليا. وشددت على أن من المهم استخدام الشراكات والمنهجيات لتعزيز التغيير الذي يجب أن يزداد ليكون بحجم المشكلة عوضا أن يكون بحجم الموارد. ومع ملاحظة أن تحسين المنهجيات مهم، أشارت إلى أن من الصعب الاضطلاع بتخطيط برنامجي متعدد السنوات دون أن يكون هناك التزامات مالية متعددة السنوات. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيقدم وثائق في الوقت المناسب كما سيقدم تقريرا عن التقدم في تنفيذ التوصيات بشأن التقييم المواضيعي.

٦٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٥: التقييم المواضيعي للدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم، ٢٠٠٠-٢٠١١، ورد الإدارة. وعقب اتخاذ المقرر، أشار عدة وفود في بيان مشترك، إلى أن الاختيار الأنسب في المقرر ٢٠١٣/٥ كان يتمثل في الإبقاء على الصيغة المستخدمة في التقييم المستقل وعدم استبدال الصيغة المتفق عليها حيث لم تتم المحافظة على نفس المعنى في ذلك السياق.

ثامنا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٦ - قدم نائب المدير التنفيذي (البرنامج) لمحة تمهيدية عام. وقدم مدير المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مشروع البرنامج القطري لإريتريا (DP/FPA/DCP/ERI/4).

٦٧ - وعملا بالمقرر ٣٦/٢٠٠٦ أقر المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض بدون عرض أو مناقشة البرامج القطرية الثماني التالية وبرنامج قطري واحد مشترك، تمَّت مناقشتها من قبل أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبريا، من المنطقة الأفريقية؛ والسودان من منطقة الدول العربية؛ وباكستان (برنامج قطري مشترك) من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ونيكاراغوا وهايتي من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٦٨ - وعملا بالمقرر ٢٢/٢٠١٢، استعرض المجلس التنفيذي كما وافق، على أساس استثنائي، على مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا.

٦٩ - وأعربت وفود إريتريا، وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، عن الشكر للمجلس التنفيذي للموافقة على البرامج القطرية وعن التقدير للشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والدعم الذي يقدمه.

٧٠ - وأعرب نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) عن الشكر للمجلس التنفيذي لموافقته على البرامج القطرية كما أعرب عن الشكر أيضا للدول الأعضاء لتقديرها للدعم وللشراكة اللذين يقدمهما صندوق الأمم المتحدة للسكان,

٧١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠١٣ الذي قرر فيه أن يستعرض ويوافق على أساس استثنائي على وثائق مشروع البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمصر أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي.

الجزء المشترك

تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٧٢ - قدم نائب المدير التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) تقرير الصندوق عن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2013/1). وقدمت المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير البرنامج عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2013/8). وقدم نائب المدير التنفيذي في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/OPS/2013/1).

٧٣ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للرأي غير المعدَّل لمراجعي الحسابات بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع والصادر عن مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأشادت الوفود بانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات والتقدم الحاصل في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات السابقة. كما أشادت الوفود بالمؤسسات الثلاث للتحسينات التي طرأت على إداراتها المالية، ولا سيما تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتصفية الأرصدة الحسابية العالقة. وشددت الوفود على ضرورة بذل جهود إضافية تكفل الامتثال لأنظمة الشراء، والأصول، وإدارة المخزون؛ وشددوا على أهمية الرصد والرقابة للمكاتب القطرية.

٧٤ - وانتقلت الوفود إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان فأشارت إلى أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات بذل جهودا تستحق الإشادة لتحسين نواحي الضعف التي حُددت من قبل فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وأبدت الوفود ارتياحها لملاحظتها أن صندوق الأمم المتحدة للسكان حظي برأي غير معدَّل لمراجعي الحسابات من مجلس مراجعي الحسابات. وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي بذلها المدير التنفيذي من أجل التصدي لمسائل عامة وأثنت عليه لإبدائه اهتماما شخصيا في دفع التغيرات التي أتاحت إجراء التحسينات اللازمة. وأثنت عليه بصفة خاصة لرئاسته للجنة رصد مراجعة الحسابات. وأشادت الوفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان للإجراءات التي اتخذها بشأن الغش وأعربت عن التقدير لأن عدد حالات الغش انخفض بصورة شديدة، نتيجة للرقابة الداخلية الأكثر دقة. وطلبت الوفود معلومات إضافية عن الطريقة التي جرى بها متابعة حالات الغش في التقرير السنوي لمراجع الحسابات الداخلي لسنة ٢٠١٢. والتمسوا أن يشاهدوا المزيد من التقدم بشأن توصيات مراجعة الحسابات التي طال أمدها للتأكد من أنه تم اتخاذ إجراءات بشأنها جميعا. وطلبت الوفود إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تكثيف جهوده من أجل ملء الشواغر بسرعة أكبر وأن يكفل وجود عملية تعيين أكثر كفاءة. وفيما يتعلق باستخدام الأرصدة غير المستخدمة من الصناديق الاستئمانية ذكرت الوفود أنه ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل الحصول على إذن خطي من المانحين قبل نقل الأرصدة إلى صندوق عام وفقا للاتفاقات المعقودة مع كل مانح من المانحين. ولاحظت مع إبداء موافقتها أن الصندوق قد اعتمد سياسات وإجراءات شراء منقحة تُعد ضرورية للشفافية والمساءلة. وحثَّت الوفود الصندوق على إبقاء تلك العمليات قيد الاستعراض لضمان الامتثال المستمر في كل وحدات الأعمال، بما في ذلك فرع خدمات الشراء والمكاتب الإقليمية والقطرية.

٧٥ - وهنأت الوفود الصندوق على حصوله على رأي غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات. وأيدت الوفود توصيات مجلس مراجعي الحسابات وخطط التنفيذ التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشارت إلى التقدم الحاصل في تنفيذ الأولويات العليا

ذات الصلة بمراجعة الحسابات. وحثَّت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التنفيذ بنسبة ١٠٠ في المائة لأولوياته التسع العليا، وطلبت الحصول على معدل استكمال التوصيات بحسب الموضوع. وأعربت عن تطلعها للحصول على آخر المستجدات بشأن الحالة المقبلة فيما يتعلق بتنفيذ وتحسين إدارة المشاريع على الصعيد القطري. وأعربت الوفود عن تقديرها للانخفاض الملحوظ في حالات الغش وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل إبقاء الدول الأعضاء المتأثرة على اطلاع كامل بالتقدم المحرز كلما كانت هناك أموال مقدمة من المانحين. ولاحظت الوفود أن الخسارة الصافية ظلَّت عند نفس المستوى الذي كانت عليه فترة السنتين السابقة، وينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز الرصد الذي يقوم به وأن يقدم وصفا تفصيليا أكثر للجهود المبذولة والمعلومات بخصوص الطريقة التي تابع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالات الغش في تقريره بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2012/13/REV.1). ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين المساءلة، والشفافية، والكفاءة، في مجال المشتريات من خلال السياسات المتعلقة بالشراء على نطاق صغير، وتفويض السلطة، وإجراءات اعتراضات الموردين. وأشارت الوفود إلى أن الشراء مجال من المجالات عالية القيمة وعالية المخاطر، والتمست إيضاحا بشأن تدابير التنفيذ.

٧٦ - وشجَّعت عدة وفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقوم بالتعاون، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة الإنمائي بتجديد الالتزام واتخاذ إجراءات تكفل استخدام المبادئ التوجيهية المشتركة للنهج المنسَّق للتحويلات النقدية بصورة منتظمة، وتنقيحه عند الاقتضاء.

٧٧ - وشددت المديرة المساعدة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تحسين البرمجة أحد الأولويات العليا التسع. وفيما يتعلق بالشراء، قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيله إلى تقييم قدرات الشراء في المكاتب القطرية قبل تفويض السلطات إليها، وأنه سيعد استراتيجية لبناء القدرة في مجال المشتريات للمكاتب القطرية التي تُعد دون المستوى المطلوب، وسيطبَّق هذا النهج بنفس القدر على حالات الغش. ويمتلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القدرة على التحقيق في ادعاءات الغش المتعلقة بالموردين، وقد أنشأ بالفعل لجنة لاستعراض الموردين لشطبهم من القوائم، إلى جانب آلية استئناف للموردين. وفيما يتعلق بالنهج المنسَّق في التحويلات النقدية أشارت فيما يتعلق بنتيجة حديثة لمراجعة الحسابات، إلى أن تنقيح أدوات النهج المنسق في التحويلات النقدية وتحسين النظام من أولويات المنظمات المعنية.

٧٨ - ولاحظ المدير المساعد، في مكتب الشؤون الإدارية، بالبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالشراء على نطاق صغير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سعى إلى ضمان حصول موظفي المشتريات على شهادة تأهيل تتفق مع المعايير الدولية في مجال المشتريات. ولم يبدأ نظام استعراض الموردين الجديد في تجهيز الطعون حتى الآن، وسيمر ذلك بعملية مشتركة بين الوكالات. وإزاء التعقيد المتعلقة بحالات الغش واسترداد الأموال، ركَّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التحقيق في الادعاءات وتحسين التدريب في مجال المشتريات بما يكفل أرفع المعايير المهنية. وسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استرداد الأموال الضائعة، وتلك مهمة تمثل تحديا نظرا لأن المسؤولين عن ذلك لم يفلحوا في السداد غالبا، وكانت الإجراءات القانونية مضنية. وفيما يتعلق بتصميم البرامج، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز قدرات الموظفين الإدارية القائمة على النتائج وتحسين أدوات البرمجة، وسينظر في استحداث سجل أداء لتتبع معدلات استكمال البرمجة.

٧٩ - وشكرت نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية)، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم. وفيما يتعلق بالضوابط الداخلية وإدارة المخاطر في المكاتب القطرية، لاحظت العمل المشترك الجاري بشأن تطبيق النهج المنسق في التحويلات النقدية والجهود الكبيرة المضطلع بها من جانب المراقبين الماليين لمعالجة المسائل والمضي قُدُما. وشددت على أنه يمكن تحقيق وفورات التكلفة من خلال المراجعة المشتركة للحسابات بين الوكالات. وأشارت أيضا إلى الوحدة التي أُنشئت في الصومال للتقييم المشترك للمخاطر والتخفيف منها، والتي انضم إليها مؤخرا صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد استكمل مؤخرا إطاره للرقابة الداخلية؛ وقد استُخدمت شركة خارجية لضمان جودة إطار الرقابة الداخلية. وعلاوة على ذلك، عجَّلت اللجنة التنفيذية للصندوق بمشروع رئيسي للتغيير يدور حول نُظُم المعلومات الاستراتيجية لإتاحة تحديد أي مواطن ضعف في إطار الرقابة الداخلية في المكاتب القطرية. وفيما يخص التعليق بشأن الحصول على موافقة خطية للنظر في أموال المانحين غير المستخدمة، أكدت للمجلس أن تلك هي بالفعل العملية التي اتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلبت إلى المانحين المساعدة على التعجيل بالعملية، حيث استغرق الأمر في بعض الحالات زمنا طويلا للحصول على ردٍّ على الرسائل الموجهة إلى المانحين المعنيين. وفيما يتعلق بالمشتريات، أشارت إلى الاستعراض المستفيض لممارسات الشراء في صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي اضطلعت به إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، كما أشارت إلى نتائج لاستعراض المواتية. وقد أسفر الاستعراض الذي أجرته المفوضية الأوروبية أيضا عن نتائج إيجابية. وأشارت إلى أنه على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام صندوق الأمم المتحدة للسكان

باستخدام معايير الجودة ومنح الشهادات الدولية لموظفي المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولن يتاح لموظفي المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان الالتحاق بوحدات المشتريات إلا بعد الحصول على الشهادات. وفيما يتعلق بطلب معلومات إضافية بشأن حالات الغش، أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان التزم فعلا بتقديم تلك المعلومات في تقريره الداخلي السنوي بشأن مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بموضوع ملء الشواغر وعمليات التعيين، أشارت إلى إحراز تقدم كبير. وقد أتاحت أيضا وحدة إعادة التعيين تحديد مواضع الاختناقات، الأمر مما أتاح معالجة ذلك بسرعة بعد ذلك. وفي عام ٢٠١٢، انخفض معدل الشغور من ١٦،٤ في المائة إلى ١٤،٨ في المائة وقد التزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة تخفيض ذلك المعدل. وشددت على أنه وفقا لخطة العمل، احتلت إدارة التعيين والمواهب مكان الصدارة في جدول أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٣.

٨٠ - وأوضح نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع، أن المكتب قدم في عام ٢٠٠٨ آلية طعون للموردين، ونظاما مستقلا للطعن في قرارات إرساء العطاءات وكانت تلك تجربة متفاوتة النتائج؛ وتوقع المكتب تغطية المزيد من الحالات، وأخرج النظام من مجال المشتريات لتجنُّب تضارب المصالح. واستعرض المستشار العام الحالات المعروضة وقدم تعليقات كاملة إلى الأطراف المعنية. وكان المكتب يحدد مدى ضرورة نشر الحالات على شبكة الإنترنت لأغراض الشفافية والإعلان عن الموردين. وأشار إلى أن عتبة المكتب في الشراء على نطاق صغير بلغت ٥٠٠ ٢ دولار، وهو ما يناسب احتياجات المكتب، وقد أجرى استعراضا دوريا.

٨١ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٧: التقارير المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٠-٢٠١١.

عاشرا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٢ - قدمت المديرة المعاونة بالبرنامج الإنمائي، باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير المشترك لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (E/2013/5).

٨٣ - ورحبت الوفود بالتقرير وأشارت إلى أن من المستصوب تعظيم قيمته وتبسيط إجراءات إصدار تقارير أرفع جودة. وأبرزت الوفود أهمية الرصد والإبلاغ عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأشارت إلى أن الإبلاغ عن ذلك الاستعراض ينبغي أن يكون واضحا، وتحليليا وحافلا بالمعلومات، والتمست الوفود نهجا أكثر منهجية وتنظيما وشمولا وشفافية يفتقر إليه التقرير المشترك (E/2013/5) وقد وفر التقرير صورة غير واضحة للتنفيذ الإجمالي للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي يركز على الأنشطة المنفذة عوضا عن النتائج المحققة. وقالت الوفود إنها كانت سترحب بالمعلومات المتعلقة بالمجالات التي لم يتمكن فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا صندوق الأمم المتحدة للسكان من الوفاء بولايتهما المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات والتحديات المتبقية. وتدرك الوفود أن النطاق الواسع للتقرير يشكل تحديات للتحليل النوعي المتعمق وهي تدعم الجهود المبذولة لاستكشاف سُبُل تحسين وتبسيط إعداد التقرير المقدمة إلى المجلس، وفقا لعملية الإصلاح الجارية والمبادئ التوجيهية القائمة لإعداد التقارير.

٨٤ - ولاحظ أحد الوفود، في معرض إشارته إلى تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/67/93)، أن هناك دعوة إلى استراتيجية شاملة على صعيد المنظومة لإعادة تنظيم المؤسسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة بغرض تنسيق مهامها مع البيئة الإنمائية المتغيرة. وقد تطلبت مواجهة هذا التحدي من كل مؤسسة التركيز على تعزيز كفاءاتها الأساسية وبناء قدراتها. ووفرت الخطط الاستراتيجية الجديدة الفرصة لاتخاذ الخطوات الأولى صوب تلبية نداء الأمين العام. وجرى التشديد على أن متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من الأنشطة التنفيذية للمنظمات، وعنصرا رئيسيا في تنفيذ خططها الاستراتيجية، وأن يمثل أولوية على أعلى مستويات الإدارة. وشدد أحد الوفود على أهمية التماس نُهُج ابتكارية لمعالجة القضايا في البلدان المتوسطة الدخل وأشاد بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا الصدد.

٨٥ - وذكرت المديرة المساعدة في مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، بالبرنامج الإنمائي، أن المنظمات وافقت على القيام بالمزيد لتحقيق النتائج، مستفيدة من بيانات محددة مستهدفة. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع توخي معاودة النظر في تصميم التقرير والغرض منه بغية جعله أكثر فائدة. وقد اقترح الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات خيارات إبلاغ مختلفة بما يكفل مدخلا جماعيا لمنظمات الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالنتائج المحققة على الصعيد القطري. وستساعد الصورة الكاملة لتلك النتائج على تحسين الأنشطة التنفيذية. ويقف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهبة الاستعداد للعمل مع المنظمات الشقيقة من أجل تحسين التقرير.

٨٦ - وأشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن المكتب مستعد لمعاودة النظر في تصميم التقرير المقدم إلى المجلس والغرض منه. وأشار إلى أن المكتب قد اتبع طريقة معيارية لإعداد التقرير، بيد أنه مستعد للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإصدار تقرير أكثر عمقا.

٨٧ - وأشار نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية)، في صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أنه باعتماد ''توحيد الأداء'' نموذجا ممكنا للأعمال، تحتاج المنظمات إلى تأكيد من المجلس التنفيذي بأن المطلوب منها هو ''توحيد إعداد التقرير'' وليس العمل بصورة مستقلة لإعداد تقارير مستقلة. ومن الجلي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بإدراج توجيهات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في خطته الاستراتيجية المقبلة وتقديم تقارير سنوية إلى المجلس، بصورة منفردة كمنظمة، بشأن التقدم في التنفيذ. وفيما يتعلق بالجهود الجماعية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، التزمت المؤسسات التزاما راسخا بإعداد خطة عمل مشتركة لتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات - أي خطة عمل قوية ذات معايير مرجعية ومراحل رئيسية محددة زمنيا لإنجاز ما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ورغبت المنظمات في إعداد تقارير جماعية بهذا الصدد في الوقت المناسب، ويحتمل أن يكون ذلك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، كانت هناك حاجة إلى توجيه ومشورة من المجلس ويمكن عقد مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش.

٨٨ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠١٣: تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٨٩ - قدمت المديرة المساعدة، في مكتب الشؤون الإدارية، بالبرنامج الإنمائي، باسم المنظمات، خارطة طريق لميزانية متكاملة: الاستعراض المشترك لأثر تعاريف وتصنيفات تكاليف الأنشطة المتعلقة بالمعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف (DP/FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8).

٩٠ - وأشادت الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة لطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعاونها في تصميم

تحليل الاستعراض المشترك واقتراح إطار منقح لاسترداد التكاليف. وتمثلت المهمة الرئيسية بالنسبة للعديد من الوفود، في وضع إطار للميزنة والموارد القائمة على النتائج، لمواءمة الميزانية المتكاملة مع الخطط الاستراتيجية وأُطر النتائج المرافقة لها. وطلبت الوفود نموذجا لميزانية متكاملة، يبين بوضوح طريقة ربط الموارد بالنتائج في أُطر النتائج الواردة في الخطط الاستراتيجية للمنظمات.

٩١ - وأبدت وفود عديدة دعمها القوي للمبادئ التوجيهية لاسترداد التكاليف بالكامل، وبشكل تناسبي من الموارد الأساسية وغير الأساسية، على نحو ما صدر به تكليف في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وشددت تلك الوفود على ضرورة الامتثال الكامل للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأعربت عن ارتياحها لأن الإطار المقترح سيؤدي إلى خفض الإعانة التناقلية من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية، مما يعني إمكانية تخصيص المزيد من الموارد الأساسية لأنشطة البرنامج، مما يعد حافزا رئيسيا للمساهمين بموارد أساسية. وأشارت الوفود إلى أن الإطار المقترح يمثل خطوة مهمة صوب المزيد من التناسب في تقاسم الأعباء الإدارية بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، ومزيدا من الشفافية والفعالية من حيث التكلفة. وتوقعت الوفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ التغييرات داخل المنظمات وفيما بينها وإحاطة المجلس علما بذلك.

٩٢ - وفيما يتعلق بالمعدل المقترح للاسترداد غير المباشر للتكاليف، ارتأت وفود عديدة أن هناك ما يبرر وجود معدل أساسي أعلى لاسترداد التكاليف بنسبة ٩ في المائة في ضوء معدلات الخصم للتمويل المخصص من الموارد غير الأساسية الأقل قيودا ومساهمات البلدان المشمولة بالبرنامج. وفي ضوء مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتوقع صدوره في نهاية العام، بشأن تنسيق الأمم المتحدة لتقاسم الأعباء، طلبت الوفود معلومات بشأن ما إذا كانت المنظمات تتوقع إدراج تكاليف مقارنة في حسابات استرداد التكاليف في المستقبل. ورحَّبت الوفود بمقترح المعدلات المتباينة لحفز المخصصات الأقل تقييدا والمساهمات من البلدان المشمولة بالبرنامج. وذكرت الوفود أن المعدلات المتباينة تحتاج إلى تنسيق في سائر المنظمات لتشجيع التعاون وتجنُّب التنافس. وأعربت عن دعمها للترتيبات الانتقالية المقترحة لتنفيذ المنهجية الجديدة، التي وإن كانت تستوعب الممارسات وطرق الحساب الحالية ، فإنها ستمضي في اتجاه تحسين توزيع التكاليف، واستردادها بالكامل وتناسبها. واستفسر أحد الوفود عن مقدار موارد استرداد التكاليف الذي سيوجَّه إلى البرمجة.

٩٣ - ومع التأكيد على أن تحسين أنظمة إدارة المخاطر تمثل أولوية عليا، أشارت الوفود إلى أن ذلك يتجاوز المناقشة المتعلقة بالميزانية المتكاملة واسترداد التكاليف. وطلبت من المنظمات نهجا شاملا ومنظما يغطي سائر المنظمة بشأن الطريقة التي يمكن بها معالجة إدارة المخاطر. وشدد أعضاء المجلس على أهمية الرصد والإبلاغ في المنهجية الجديدة وفي الإطار بما يسمح لكل من المجالس التنفيذية بإجراء تعديلات والتعلم بصورة جماعية من التحديات والفوائد.

٩٤ - وأوضح المدير المساعد، في مكتب الشؤون الإدارية، بالبرنامج الإنمائي عند تناوله للتوازن بين الاسترداد الكامل للتكاليف وانخفاض الإعانة التناقلية من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية، أن الحوافز المقترحة تتناول التخصيص المرن ومدة وحجم أموال المنح. وقال أن إدارة تلك الأموال تكبّد المنظمات تكاليف أقل من إدارة كل من المساهمات المخصصة. ولو كانت اتفاقات البرنامج الإنمائي لتقاسم التكاليف أقل عددا وأكبر حجما، لكانت تكاليفها أقل. واقترح الموافقة على نسبة ٩ في المائة كمعدل عادل لاسترداد التكاليف، يقيم توازنا بين مركز الجهات المانحة والتقدم اللازم لبلوغ الاسترداد الكامل للتكاليف. وينبغي متابعة ذلك الاتفاق مع استعراض منتصف المدة لتحديد ما إذا كانت حوافز استرداد التكاليف آتت ثمارها وأدت إلى تخفيض التكاليف.

٩٥ - وأشار نائب المدير المساعد لمكتب الشؤون الإدارية، بالبرنامج الإنمائي عند تناوله للتوصية باعتماد ٩ في المائة كمعدل لاسترداد التكاليف، إلى أن المنظمات المعنية تضطلع بتحليلات مستفيضة ومعقدة لبلوغ المعدل المقترح ونسبته ٨ في المائة. ويُشفع الخصم بخفض للتكاليف، إما لأغراض مواضيعية أو لأموال كبيرة الحجم. وفي ضوء التحليل المستفيض، من المهم مواصلة معدل ٨ في المائة، على أن يعقبه استعراض لمنتصف المدة لتتبع الدروس المستفادة من تنفيذ سياسة استرداد التكاليف الجديدة ولتحديد ما إذا كان يتعين استعراض المعدلات مرة أخرى. وأوضح الحاجة إلى وضع تدابير انتقالية كجزء من المضي قدما صوب الميزانية المتكاملة.

٩٦ - وأشار نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في معرض الرد على تعليق بشأن نُهُج إدارة المخاطر المشتركة، إلى أن الوكالات ما برحت تستخدم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى كمنبر للنظر في نُهُج إدارة المخاطر المشتركة في سائر المنظومة من أجل تحقيق إدارة محسنة للمخاطر.

٩٧ - وأعرب مدير شعبة الخدمات الإدارية، في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن شكره لأعضاء مجلس الإدارة لما قدموه من توجيهات ومشاركة مكثفة في العملية، لقيادة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأضاف أن أفرقة المنظمات تعاونت بصورة

وثيقة وعملت بدأب لتقديم البيانات التي طلبها المجلس. ووافق على التعليق بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية وأشار إلى أن مقترح استرداد التكاليف شمل معدل ٥ في المائة لتوفير حافز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (نفس معدل تقاسم التكاليف مع الحكومات). وأكد للمجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بالميزنة القائمة على النتائج وأن الصلات ستكون أوضح بين الموارد والنتائج في الميزانية المقبلة. ووافق على أهمية الشفافية وأشار إلى أن الجدول ٣ في الوثيقة أوضح ذلك. وشدد على التزام المنظمات بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة وأشار إلى أن ذلك وارد أيضا في الفقرة ٢٨ من الوثيقة. وأكد أن التمويل الجماعي على المستوى القطري سيؤخذ في الاعتبار. وذكر أن منظومة الأمم المتحدة برمتها ترتقب نتيجة مناقشات استرداد التكاليف في المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وأن الهدف سيتمثل في ضمان تنسيق المنهجية والمعدلات في سائر شبكة المالية والميزانية وفي اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ووافق على أن الترتيبات الانتقالية ستكون مهمة. وأضاف قائلا أنه استنادا إلى مقرر المجلس التنفيذي ستوضع معدلات استرداد التكاليف موضع التنفيذ بدءا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأنه بانقضاء آجال اتفاقات المانحين ستطبق المعدلات الجديدة من أدل المضي قدما. وقال ردا على استفسار، أنه لاحظ أن الميزانية المؤسسية قُيِّد بها استرداد غير مباشر للتكاليف مما يجعل تلك الأموال متاحة للبرمجة والكشف عنها بطريقة شفافة.

٩٨ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٩: خارطة طريق صوب وضع ميزانية متكاملة، اعتبارا من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستكملة بشأن موضوع استرداد التكاليف.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثاني عشر – بيان من المدير التنفيذي

٩٩ - رحب المدير التنفيذي، لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالرئيس ونواب الرئيس الجُدد للمجلس التنفيذي وأعرب عن تطلعه للعمل بصورة وثيقة معهم طوال عام ٢٠١٣، ولا سيما فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ٢٠١٤-٢٠١٧.

١٠٠ - واستعرض أعمال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٢ وخطة المكتب لعام ٢٠١٣، وذكر أن المكتب شهد في عام ٢٠١٢ زيادة في أعماله في أقل البلدان نموا وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات وبالكوارث. وعلى صعيد البلدان عمل المكتب بصورة وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسعى إلى استخدام الموظفين المحليين والإمدادات

المحلية، وعمل مع السلطات المحلية لبناء قدرة وطنية. وسعى المكتب إلى بناء شراكات مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير التابعة لها، سواء كانت غير ربحية أو ربحية.

١٠١ - وانتقل إلى الشؤون المالية، فقال إن الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كان له أثر سلبي على إنجاز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعلى أرقام الإيرادات في عام ٢٠١٢، وإن كان أقل من المتوقع. وأضاف قائلا إن مجموع الإنجاز في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لسنة ٢٠١٢ كان قريبا من مبلغ ٩٦٠ مليون دولار، وأنه إذا قورن بالرصد والأداء السابقين في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة كان الإنجاز في حدود ١،٠٧ بلايين دولار. وفيما يتعلق بالأعمال الجديدة، كانت أرقام المكتب قوية وكان منها مبلغ ١،٣٥ بليون دولار يخص مشاريع جديدة، بما يتجاوز الهدف بنسبة ١٠ في المائة - وهذه علامة جلية على استمرار الطلب المرتفع على خدمات المكتب.

١٠٢ - وكمنظمة ذاتية التمويل، كان المكتب حريصا على تعزيز أدائه من خلال إدارة مالية قوية. ففي عام ٢٠١٢ واستجابة لأولويات حُددت في استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية، ٢٠١٠-٢٠١٣، كان المكتب قد صمم ونفذ برنامجا لإحداث تخفيض في التكاليف قيمته ٦ ملايين دولار في هياكل قديمة، في الوقت الذي أعاد فيه استثمار ٤ ملايين دولار في أولويات جديدة، محققا وفورات صافية قيمتها مليوني دولار. ولتلبية هذه الأهداف، عزز المكتب خدمات الإنجاز في إدارة المشتريات والمشاريع ووضع ممارسة إنجاز مستدامة للبنية الأساسية.

١٠٣ - وعند النظر إلى عام ٢٠١٣ وإلى الخطة الاستراتيجية للمكتب، ٢٠١٤-٢٠١٧، كان المكتب يمضي في مساره، وكان حريصا على تبني التغيير، وزيادة تركيزه، وكفاءته وشفافيته ومساءلته تجاه أصحاب المصلحة بما يحقق النتائج. وكان المكتب حريصا على أن يكون على مستوى التحدي المتعلق بالاستدامة، وأقام توازنا بين الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي مؤتمر ريو+٢٠، أطلق المكتب سياسة جديدة للهيكل الأساسي المستدام وكان بسبيله إلى استحداث أداة لفحص الاستدامة. وأبرز التقدم الذي أحرزه المكتب على صعيد الشفافية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالتدخل الوحيد أشاد أحد الوفود بالمكتب لنموذج أعماله الفعال من حيث التكلفة وقدرته على التكيُّف مع احتياجات العملاء. وشدد على أهمية التصدي لتغير المناخ، ولا سيما أثره على البلدان الحساسة بالنسبة للمناخ، والدول النامية الجزرية الصغيرة، حيث يمثل ذلك خطرا أمنيا.

١٠٥ - وشكر المدير التنفيذي في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الوفد على مداخلته وأعرب عن تطلعه للعمل مع جميع أعضاء المجلس في تكوين استراتيجية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مستقبلا.

ثالث عشر - مسائل أخرى

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٠٦ - رحَّب المدير المساعد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأمين التنفيذي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الدورة الأولى للمجلس.

١٠٧ - وهنأ أعضاء المجلس الأمين التنفيذي، لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على تعيينه وأعربوا عن تطلعهم لتوسيع نطاق ولاية الصندوق في أقل البلدان نموا. وأعربوا عن ارتياحهم للنمو القوي الأخير للصندوق وأعربوا عن دعمهم لتركيزه على التمويل الإنمائي الشامل للجميع وعلى التنمية الاقتصادية المحلية. وأشادوا بسجل الصندوق لتركيزه بنجاح على الاستثمارات الأصغر حجما والأكثر مخاطرة، وهو ما حاكاه شركاء آخرون وقاموا بتوسيع نطاقه. وأشاروا إلى أن ولايته الفريدة المتمثلة في تقديم منح وقروض وضمانات لكيانات دون وطنية وللقطاع الخاص جعلت صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مركز جيد للإنجاز في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، شجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة الحلول/الشراكات الابتكارية مع القطاع الخاص ومع المؤسسات المالية الدولية، واقترن ذلك بموارد أساسية أقوى تقوم على الاسترداد الجيد للتكاليف. ورحب المجلس بإدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٦، واستفسر عن الطريقة التي ربط بها بند تصنيف التكلفة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الذي ظهر في ترتيبات برمجة البرنامج الإنمائي، بالتعاون المكثف بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٨ - وأكد الأمين التنفيذي، في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لأعضاء المجلس أن الصندوق سيواصل العمل بصورة وثيقة مع مؤسسات الأمم المتحدة لتحقيق الحد من الفقر. وفيما يتعلق باسترداد التكاليف مع شركاء القطاع الخاص، قال إن الصندوق يرى مجالا للتحسين من خلال زيادة محتملة لمعدلات استرداد التكاليف. وقال إن إدراج الصندوق في ترتيبات برمجة البرنامج الإنمائي جزء من إدراجه الأوسع نطاقا في الخطة الاستراتيجية الجديدة، ٢٠١٤-٢٠١٦، والتي ترتبط بجدول الأعمال الأوسع الذي وافق عليه المجلس. وقد

سمح هذا الإدراج للصندوق بالعمل بصورة أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نموا، دون حاجة إلى تحويل أموال بين حسابات كل منها.

١٠٩ - وأحاط المجلس علما بالعرض الذي جرى في عام ٢٠١٢ للنتائج الأولية والحالة مشاورات أصحاب المصلحة بشأن مستقبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.